البحث اللساني العربي

واقعه وافاقه

د. عبد السلام المسدي ـ تونس ـ

إن لعلم اللسان اليوم خطراً جليلاً في المعارف الإنسانية قاطبة: ما صحّ منها لدى أصحابه وما قُدّرت حقائقه تقديراً. ومن فضول القول لدى ذوي العلم والرّجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيّات ووجاهة شأنها، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوّه بالرياضيات الحديثة بين أهل العلوم الدقيقة، أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشوف الأشعة في حقل العلوم الطبية. والأمر عندنا على غير مجراه، والأسباب متكاثرة متضافرة. ففي الوقت الذي يتزود فيه طالب الجامعات المتطورة بحظّ وفير من الدراسات اللسانية سواء أتخصّص في آداب لغة من اللغات أم في فرع آخر من فروع العلوم الإنسانية كالتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع مما جعل التكوين اللساني عنصراً قارّاً في برامج الجامعات المتقدمة، وفي حين أسّست كثير من الكليات إجازة خاصة باللسانيات يقتحمها الطالب باعتبارها تخصصاً متكاملاً طيلة مدارج التعليم العالي فألحقت بصنيعها هذا علم اللسان بمرتبة العلم الكلّي والمعرفة الشاملة فتخلص نهائياً من احتكار الأقوام الذين عرف بينهم أصل نشأته، وبينما اقتضت الثورة اللسانيّة من الجامعات أن تمدّ طلبتها في العلوم الإنسانية بحدّ أدنى من العلوم الدقيقة: بينما يعاين المرء كل ذلك، يلاحظ باستغراب وحيرة تخلّف ركب الفكر العربي في حلبة علوم اللسان، وقد كان يهون أن نبقى مقصّرين في ميدان وضع النظريّات اللسانية وابتكار المناهج الاختبارية فيها لو أنّنا على الأقلّ قد نشطنا الى توفير الثقافة اللسانيّة في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية، ولكنّ جوهر القضية يكمن في أنّ درجة وعينا بخطر علوم اللسان هي نفسها ما زالت في خطاها الأولى، وليست هذه الظاهرة مقصورة على رجل الأدب أو رجل الثقافة العامة بما أننا نتكبد المشاقّ أحياناً لنقنع رجال العلم وركائز الجامعات حتّى يعطوا اللسانيّات جواز سفرها الى حقل الإجازة في الآداب العربية.

ولا نقصد بما قلناه انعدام البحث اللساني في العالم العربي، كيف وكثير من مراكز البحث ومؤسسات التدريس قد بعثت لهذا الغرض بالذات منذ سنوات، بل إن بعض الجامعات العربية قد بادرت بإدراج مادة اللسانيات ضمن برامجها خاصة في أقسام اللغة العربية، ولكن نقصد انعدام إشعاع الفكر اللساني في وطننا العربي.. ومعلوم أن المعيار الاجتماعي في سبر إشعاع الظاهرة العلمية هو أن تتحول إلى معطًى ثقافي وواقع معرفيّ يتقاسمه المتطلعون فكرياً مهما تباينت شرائح الانتماء لديهم اختصاصاً وثقافة، بل نقصد بما قلناه إلى جانب ذلك تعطل الفكر العربي عن أن يقدم للإنسانية في حقول المعرفة اللسانيّة عطاءه الخصيب الذي قد يحرّك به مسار التفكير الحديث بمقوده العلميّ الأصيل.

فهل من كشف ولو تقريبيّ لأسباب هذه الظاهرة؟ ليس ما نقدمه بكشف علميّ بالمعنى الصارم في البحث والاستقصاء وإنما هو تحسّس تقريبيّ قد يصدق في موطن ولا يصدق في آخر، وقد ينطبق بعضه على بعض رقعات الوطن العربي دون أخرى، فهو إذن ضرب من الخواطر نحاول أن نجلو بها العقبات الموضوعية التي تعترض سبيل النهضة اللسانية في الفكر العربي المعاصر حتى إذا وعيناها وعملنا على فكها في صميم واقعنا العلمي والجامعيّ والثقافيّ ابتعثنا منه واقعاً غيره.

وأوّل ما قد يلوح لنا عائقاً أمام نهضة الإشعاع اللساني في الوطن العربي سبب غريب الشأن، يكاد ينطق بالتناقض، ألا وهو اكتمال علوم اللغة عند العرب. وفعلاً فإننا ـ أبناء العربيّة ـ نستجمع إرثاً لغوياً هو من أغزر ما تخلّفه الأحقاب الحضارية لمن بعدها، ويكاد يجزم الناظر بأن العرب بين قديمهم وحديثهم قد أتوا كليّاً على لغتهم جمعاً وتمحيصاً ثم دراسة وتنظيماً حتى عدّت علومهم في اللغة مضرب الاكتمال، فعن هذا الواقع الحضاريّ المعرفيّ نشأت لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته النوعيّة

وتجاه عملية درس اللغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترسخت بموجبه عقد الاستغناء، فكأنما حال العربيّ اليوم تقول: أفإن رضينا أن نلتجىء إلى غيرنا في علوم الطبيعة وصناعة الطب وأسرار الفضاء أفيليق أن نتتلمذ أيضاً في علوم اللغة على من سوانا؟

فهذا السبب الأول ذو طابع نفسيّ حضاريّ تدعّمه جملة من المعطيات الموضوعية أبرزها عدم تيسر الاطلاع على حقائق علوم اللسان في العصر الحديث، فلم يتسنّ التمييز بموجب ذلك بين دراسة اللغة بوصفها نموذجاً معيناً كأن تكون عربيّة أو صينية أو انجليزية ودراسة اللغة من حيث هي معطًى بشريّ وظاهرة كونيّة وهو منطلق البحث الأساسيّ فيما يسمّى باللسانيّات النظريّة أو العامّة.

ويتمثل العائق الثاني في أن كثيراً من رجال البحث ورواد الفكر وركائز الجامعات قد ظل تصورهم للسانيّات محصوراً كلياً أو جزئياً بحقل الصوتيّات. وعلم الأصوات في مختلف فروعه التشريحية منها والتعامليّة والوظائفيّة، وإن كان له حظّ السّبق في التبلور ومقاربة الصياغة العلميّة الصارمة، فقد تبيّن أنه يقصر عن أن يكون المفتاح الرئيسيّ لإدراك نواميس الحدث اللغوي وبلوغ محركات الظاهرة الكلاميّة في نسيجها المتفاعل عضوياً مع مقولة الإنسان: متكلماً باللغة ومفكراً فيها. ولقد صادف أن جانب الأصوات قد كان من أدقّ ما ضبطه العرب في علومهم اللغويّة. ولما كان الوجه التشريحيّ من علم الأصوات ثابتاً قارّاً لا يتغيّر من لغة إلى أخرى إلا في ضبط خصوصيات السلم الإنجازي حسب حلقاته المشحونة أو الشاغرة فإن الرأي الماقبليّ قد تدعّم لدى العربي إجمالاً وتخميناً بما يوحي له بالكفاف والغناء عن اللسانيات.

ومن أخطر ما عاق ازدهار الوعي اللساني في أوساطنا العلمية معركة الوصفيّة والمعياريّة في المعرفة اللغويّة، بل على وجه التحديد ما لابسها من خلط منهجيّ وتحريف مبدئي تولّدت عنهما مجموعة من المشاكل الزائفة أرْبكت دعاة المعياريّة وأرهقت أنصار الوصفيّة فاستنزفت طاقات من هؤلاء وأولئك وقد ساهم في خلق عقدة الإشكال كل من اللسانيين دعاة الوصفية، وفقهاء اللغة دعاة المعيارية فلا أنصف العربية من ظنوا أنهم حرّاسها ولا خدم اللسانيات من انبروا روّاداً لها.

واللسانيات تنبذ فعلاً كل موقف معياري من اللغة فهي تمسك عن إصدار الأحكام وعن التقييم سواء ما كان منه في ذلك مدحاً أو تهجيناً، لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب ولا إلى مقولة الحسن والقبيح، لذلك قام المنهج اللساني على الوصف والمعاينة فهو بذلك اختباريّ يتتبع الأجزاء استقراء ويصعد منها إلى الخصوصية الجامعة استنتاجاً.

أما فقه اللغة ـ أي علوم اللغة في مفهومها المتواتر تاريخياً ـ فإنه فضلاً عن اختباريته وتقصّيه سبل الوصف والحصر والشّمول فهو تقنينيّ تقعيديّ وبالتالي فهو معياريّ يصدر الأحكام بشأن الاستعمال اللغوي. ولكن أيعني كل هذا أن الوصفية والمعيارية نقيضان بالمفهوم المطلق للنقض؟

ذلك ما اعتقده كثير من أعلام النظر اللغوي ـ ولا سيما فقهاء النحو ـ في أوساطنا العلمية وباعتقادهم هذا قد أثموا، بل إن بعض اللسانيين من بيننا وإن لم يأثموا بنفس الإثم فإنهم لم ينجوا من الارتباك الفعليّ: ويكفي أن نتصور حال اللسانيّ وهو يتعاطى مهمة التدريس فيصلح الخطأ تلو الخطأ مشافهة، ويجر بالقلم الأحمر الجرّ تلو الجرّ على أوراق الاختبارات والمناظرات، ونتصور حاله وهو يكتب فيقدّم رجلاً أمام عين الماضي والمضارع ويؤخر أخرى تجاه اسم (إنّ) وقد تقدم عليه خبرها وطال. وكم أخذ الحرج من اللسانيّ مأخذه والطالب يجادله في شأن الخطأ والصواب!

فالخطأ المبدئيّ الذي وقع فيه كثير منا متمثّل في اعتبار الوصفية والمعياريّة شحنتين متنافرتين حتى اعتبرنا أن اللسانيّ من حيث يلتزم بالوصفية يتحتم عليه الطعن في المعيارية.

والحقيقة التي خفيت عن فقهاء اللغة وعن كثير من اللسانيين أنفسهم هي أن الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي ولا إلى نفس الحيّز التصوّري فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنّى مقارعة إحداهما بالأخرى، فليس لزاماً أن تقوم بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق. فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى.

فأن يلتزم اللساني في تحسّسه نواميس الظاهرة اللغوية وصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسّف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامتثال اختباري أمّا أن يصدح نفس اللساني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط وهذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذلك موقف مبدئي وامتثال معياريّ، وليس من تناقض بين الأمرين لأنهما موقفان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية وبالتالي فإن الذي يصوغهما ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية وإن فاه بهما نفس اللسان. بل قل ليس الذي يصوغهما هو نفس المنظار.

فالنحو واللسانيّات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئي للتضادّ، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النواميس الخفيّة المحركة للظاهرة اللغوية كما يعني عملية

تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية. . . فأنت تعني نظامها، أو لقولك النحو العربيّ أو النحو الفرنسيّ فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة.

ولو كان اللساني ـ على حد ما أساء الظن به فقهاء اللغة ونحاتها ـ داعياً فعلاً إلى كسر أنماط اللغةومحرّضاً على خرق قواعدها وإباحة حرماتها لكان على غاية من الانتقاض والإحالة لأنه في اللحظة التي يأذن فيها بانتهاك القاعدة النحوية يخرج من حيّز الوصفيّة، ويدخل حيّز المعياريّة وهذا بديهي لأنه عندما يخطىء الصواب يكون من حيث المبدأ مماثلاً ومجانساً لمن يصوّب الخطأ.

والسبب الرابع ممّا ساهم في إعاقة النهضة اللسانيّة في أوساطنا العلميّة والأدبيّة والثقافيّة وحتى الرسمية اطّراد الظن بأن اللسانيّات إنما تستمد طرافتها وربما شرعيّتها من عكوفها على دراسة اللهجات، ولئن كان علم اللهجات بمثابة الميثاق الفعلي الذي جسّمت به اللسانيّات رفضها لتصنيف اللغات على سلّم معياريّ فأثبتت به أن الكلام البشريّ أياً كان، وحيثما كان، هو مدار علم اللسان لأنه منظومة اختباريّة في حدّ ذاتها تستوجب التشريح العلميّ، وتقتضي المواصفة الموضوعيّة فإن ازدهاره في أوساطنا العربيّة في وقت من الأوقات قد وظفه بعض المستشرقين وبعض اللسانيّين العرب توظيفاً خرج به عن مقاصده العلميّة الخالصة فولج به اعتبارات أخرى مغايرة.

وليس من شك في قيمة علم اللهجات من الناحية العلمية، وليس من شك كذلك في أمانة بعض أعلام الاستشراق عندما نهضوا بهذا العلم ونشطوا لترويجه ولكن لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيّاً بأن بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربيّة بباعث إمّا سياسي غايته استعمارية وإمّا عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها. وإمّا مذهبي يرمي الى نقض التركيب الهرميّ في المجتمع انطلاقاً من دك بنيته الفكريّة.

ونشط لعلم اللهجات كثير من اللسانيّين من أبناء الوطن العربي فكان منهم ذو حيرة العالم النزيه، وكان بعضهم ممتثلاً للوصايا المحرِّكة، وفيهم من كان مؤمناً غرّاً.

وبقطع النظر عن مدى شطط هذا الحكم أو اقتصاده فالواقع الحاصل هو أنّ كثيراً من الريب الحافّة بعلم اللهجات قد انسحبت على اللسانيات عامة فتحرّز الناس عنها فعاقها تحرزهم عن الانبعاث. ولا يهمنا في هذا السياق إلا تقرير هذه الظاهرة بدون غوص إلى جدها إذ هي جزء من واقع نعاينه فعليّاً.

أما السبب الخامس فيتمثل في لغة البحث اللساني العربيّ، وهذه معضلة جوهريّة، فكثير من البحاثة العرب في حقول اللسانيات يعمدون عن وعي واختيار الى الكتابة بلغة أجنبية، وتكاد هذه الظاهرة أن تكون عامة سواء من تلكأت خطى بلاده على مدارج التعريب أو من كان بلده قد تخلّص من الازدواج اللساني منذ خلاصه من الاستعمار.

فأن يكتب اللسانيّ العربي مادة بحوثه بلغة أجنبية تقديراً منه أن العربيّة قاصرة عن النهوض بأعباء علمه فهذا مما لا ينتصر له فكر سليم، بل هو في إحدى منزلتين إمّا قاصر الظنّ وإمّا غير خالص السريرة.

وأن يكتب بلغة أجنبية متذرّعاً بافتقار المصطلحات العربيّة حيناً وعدم توحدها أحياناً أخرى فهذا هروب من مسؤوليته أمام العلم وغضّ من حق لغته وأبنائها عليه.

وأن يكتب ليتجه فقط إلى حلقات الاختصاص من رواد اللسانيّات ولا سيّما غير العرب منهم فهذا مطعون فيه، لا من الوجهة العلميّة، وإنما من الجهة المبدئيّة الأخرى.

أما أن يكتب بلغة أجنبية ليتسلم وثيقة الرضى من سادة العلم فهذا تتلمذ أبديّ وهو أشنع، ولكن لا يذهبنّ بنا الجموح الى سلب اللسانيّين العرب كل مبرّر عندما يكتبون بلغة أجنبية، كيف ومنهم من لا يستطيع أن يكتب بغير اللغة الأجنبية، وجهل بعض بحاثتنا وعلمائنا للغتهم القومية ـ وإن لم يبرر من منطلق مبدئي ـ فلا مناص من الإقرار بأنه حاصل فعلاً، ولكن ليس هذا هو الأهم، وإنما تكتسب القضية بعدها الحقيقي عندما يواجه العربي مجال اختصاصه في أحد أفنان المعرفة اللسانية، فيتمثله ويجتهد فيه حتى يضع فيه وضعاً جديداً يمكنه من أن يتقدم بذلك الفن خطوة إلى الأمام، وعندئذ يكون التمزّق: إن كتب باللغة الأجنبية أصاب هدفه العلميّ ولكنّه يعرّض نفسه لكل المطاعن الآنفة الذكر، فضلاً عن أنه يزكّي بصنيعه ذلك عائقات النهضة اللسانية في الواقع العربي، وإن كتب بالعربيّة افتقد القارىء الأوفى لأن «المستهلك» العربي لا يخلو أمره في معظم الأحيان من إحدى حالين: إما أنه لا يتيسّر له إدراك مادة النص فينقم على النص وعلى صاحبه ثم على اللسانيات وفنونها، فيرمي الكل بالألغاز والتعمية، وإما أنه يفهم ولكن يعجز عن تمييز ما هو حاصل مكتسب في العلم وما هو من وضع صاحب البحث المجتهد في مجال اختصاصه، فلا يبقى من قارىء نموذجي إلا نخبة فيخطىء اللساني العربيّ ـ الواعي بأبعاده الحضارية والملتزم بمهجته التاريخية ـ هدفه مرة أخرى، ذلك أن كتاباته تظل تفتقر

إلى القارىء الأمثل: لا في حلقات البحث ونخب الاختصاص وإنما على مدى الجمهور المتثقف والحريص على ألا تقوم في وجهه حقولٌ محظورات يقال عنها إنها من رصيد النخبة «الأكاديميّة».

وإلى ما سلف من علل هذه الحقائق المضنية ينضاف سبب ظرفيّ هو من أعراض حقب التحوّل المعرفي في المجتمعات المتنامية، وصورته أن اللسانيّين العرب يرغب بعضهم عن متابعة ما يكتبه البعض الآخر ولا سيّما باللغة العربية، ويصدق هذا الأمر بتواتر غالب فلا يشذ عنه إلا من ندر منهم: قارئاً أو مقروءاً. وقد يكون من دوافع هذه الظاهرة كثرة الكتابات التي لا يقصد بها إلا التعريف بالعلوم اللغوية وتقديمها بتيسير يضجر منه أهل الخاصة وما هم بمحقّين في ضجرهم إذ لو امتثلوا لوصايا العلم الكليّ لبان لهم أن من أشدّ ما يقترن بوظائفهم تعقّب الطرق التي تقدم بها معارفهم إلى من يعرفها من الناس وإلى من لا يعرفها، وليس أبعد خطراً في حقل النظرية المعرفيّة من شأن اللغة التي يكتب بها البحث في اللغة.

وإذ طغت الكتابات التي من نمط التيسير اطّراد الظن لدى خاصة العلماء أن ما يتلقاه قارىء العربية لا يعدو أن يكون كلاماً ينشد به واضعه رفع الأميّة أو يطلب الشهادة له بأنه فارقها. وفي هذا الظن إجحاف بالعربية وبأهلها، فمكتبتها اليوم على غير ما قد يظن بها من خصاصة في مادة اللسانيّات، ولو راجع المرء منطلق التأليف في ما كان يكتب بعنوان «علم اللغة» ثم يستصحب المصنّفات المتعاقبة طيلة العقود الأربعة الماضية فيضيف إليه المقالات الغزيرة في نوعها وعددها سواء ما تحتضنه الدوريّات المختصّة أو ما تتسابق إليه النشريّات السيارة ذات الرواج الثقافي الغالب فإنه يدرك أن عزوف المختصين عما يكتبه أهل الضاد في هذه المعارف حيف فكريّ قد يحدث يوماً ـ لو تواصل ـ قطيعة معرفيّة يعسر بعده رتقها.

وآخر ما يحضرنا من عائقات نهضتنا اللسانية ـ ولعله أقوى الأسباب اقتراناً بموضوع بحثنا ـ ازدهار الدراسات القطاعيّة وضمور الأبحاث النظرية: فاللسانيات علم يتأسّس على جذع كلي يتفرّع أفناناً بحسب المشارب وحقول الاهتمام، وذاك الجذع في كلّ المعارف هو الجانب النظريّ من ذلك العلم وبينما اشتغل اللغويون العرب بفروع المعرفة اللسانيّة في جوانبها الصوتيّة والتركيبيّة والدلاليّة وغيرها فأتوا فيها بزاد تحليليّ وتأليفيّ مناطه العربيّة منطلقاً والاستنباط التجريدي مصبّاً، اقتصر اهتمامهم في المستوى النظري على جانب التعريفات مما يتصل بحدّ العلم وضبط موضوعه ورسم خطط مناهجه، فضمر الإبداع التنظيري وتقلّص الإشعاع المعرفي فخفيت أبعاد البحث اللغوي المعاصر حتى كاد المتتبع من المريدين ألّا يتصور للسانيات آفاقاً كليّة تنحو بها منحى المعارف الكونية، وما لم يروّض الذهن برياضة العقل الخالص في قواعد العلم ومعادلاته فيسلك سبيل المتاهات بحثاً عن منافذ الجوهر فاتحاً أقفالها بما يؤسس لها منطقاً هو المنطق النوعي لذلك العلم تنكشف به أسراره وتتركب عليه بنيته فإنّ العلم المخصوص يضيق عن استيعاب نواميس العقل المدرك فيعجز عن شده إليه.

دار الآداب تقدم

الدكتور أحمد علبي

طه حسين

رجل وفكر وعصر